العدد الثالث عشر
السنة السابعة - المجلد الأول

محرم 1445هـ
يوليو 2023 م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية محكمة، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

{الحشر - 7}

العدد ١٣
وقف السنة والتراث النبوي

بسم الله الرحمن الرحيم

نقدٌ
حديثي

باب يعنى بالدراسات المتعلقة بنقد الروايات وعلل الحديث

إرشادُ السالك إلى تعليل حديث: «عالِم المدينة» وعدم صحة تأويله في الإمام مالك

محفوظ بن ضيف الله شيحاني الجزائري

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2023.10

ملخص البحث

يُعنى هذا البحث، بدراسة حديث (عَالِم المدينة)، ولفظه: «**يُوشِكُ أن يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإِبِلِ، يَطْلُبونَ العِلمَ فلاَ يجدُونَ أَحَدًا أعلَمَ من عَالِمِ المَدِينَةِ**»، وهو حديثٌ مشتهرٌ على الألسِنة، ومبثوثٌ في بُطونِ بعض الكتب الحديثيَّة والتاريخية المتداولة قديمًا وحديثًا، وذلك بالكلام عليه، وعلى عِلَله، وَفْقَ القواعدِ المقرَّرة في علم أصول الحديث، وفي ضوء أقوال علماء وأئمَّة هذا الفنِّ الشَّريف؛ وبيان عدم صِحَّتِه، وصحَّة تأويله في الإمام مالك -رحمه الله-؛ لأنَّ التَّأويل فرعٌ التَّصحِيح، وقد وقع فيه أيضًا اختلاف كثير، مع التَّنبيه إلى بعض الآثار السَّيئة لهذا التأويل المتكلَّف فيه في الأمَّة، والمتمثلة خُصوصًا في التعصَّب المذهبيِّ المقيت، وما قد يرتبِطُ به من مخالفاتٍ وتجاوزاتٍ في الأقوال والأفعال، بين بعض النَّاس.

وقد سلكتُ في هذا الموضوع مسلَكَ الإيجاز والاختصار، دون حَشوٍ أو تطويلٍ مُمِل، فقمتُ بتخريج الحديث والحكم عليه بما يستحقُّ، معتمدًا على أحكامِ العلماء، وتقريراتهم، في هذا الميدان.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والعاقِبةُ للمُتَّقين، والصَّلاة والسَّلام على نبيِّنا محمَّدٍ خاتم الأنبياءِ والمُرسلين، وعلى آله وصحبِه أجمعينَ، وعلى التَّابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

أما بعد:

فقد اشتهر على ألسِنة كثيرٍ من النَّاس، وانتشرَ في كثيرٍ من كتب الحديث، وكُتب التَّراجم والطَّبقَات، والتَّاريخ والسِّيرِ والمناقب، وغيرها، التي أوردت ترجمة الإمام مالك -رحمه الله-، أو ذكرت مناقبه، الحديث الذي يُرْوَى عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، ولفظه:

قال رسول الله ﷺ: «**يُوشِكُ أن يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإبِلِ، يَطْلُبُونَ العِلْمَ فلاَ يجِدُونَ أحَدًا أعلَمَ من عَالِمِ المَدِينَةِ**».

وتأوَّل بعضُ العلماء من السَّابقين وغيرهم، في الإمام مالك -رحمه الله-: بأنَّه العالِم الذي بَشَّر به هذا الحديثُ، وقالوا: إنَّه هو المقصود به.

قال الإمام سُفيان بن عُيَيْنة[1] (وهو أحد رواة هذا الحديث): كانوا يرَوْنَه عالم المدينة.

قال عبد الرَّحمن بن مهديّ: يعني سُفيان بقوله: (كانوا) التَّابعين.

---

(١) هو الإمام سُفيان بن عُيَيْنَة بن أبي عِمران مَيْمُون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكِّي، ثقة حافظ فقيه، إمام حجة، من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان ربما دلَّس لكنْ من الثقات، ولد بالكوفة (سنة ١٠٧هـ)، وتوفي (سنة ١٩٨هـ). انظر: «تقريب التهذيب» (٢٤٥١)، و«سير أعلام النبلاء» للذَّهبي (٨/ ٤٥٤).
انظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٦، ٥٨) للذهبي، و«الجرح والتعديل» (١/ ١٢)، لابن أبي حاتم، و«الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب» (ص٢٣و١٤) لابن فرحون.
وقوله: (أكباد الإبل) أي: المحاذي لأَكْبَادِها، يعني يَرْحَلون ويسافرون في طلب العلم.
قال الطيبي: ضرب أكباد الإبل، كناية عن السَّير السَّريع؛ لأنَّ من أراد ذلك يركب الإبل، ويضرب على أكبادها بالرِّجْل.
انظر: «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (١/ ٣٣٩) للعلامة علي القاري الحنفي.

ورواه عنه أيضًا ابنُ مَعِين، وذُؤيب بن عمامة، وابن المديني، والزبير بن بكّار، وإسحاق ابن أبي إسرائيل، كلُّهم سمع سفيان يُفسِّره بمالك، أو يقول: وأظنُّه، أو أحسبه، أو أراه، أو كانوا يرونه.

وعلى هذا التَّأويل والتَّفسير أيضًا: ابنُ جريج، وابنُ مهدي، ووكيعٌ، والأوزاعيُّ.

وقال عبدُ الرزَّاق الصَّنعاني: كُنا نرى أنَّه مالك، ولا نعرف هذا الاسم: (عالِم المدينة) لغيره، ولا ضربتْ أكباد الإبل إلى أحدٍ مثل ما ضُربتْ إليه.

قلتُ: ولا يخفَى على أهل الحديث وطلابه، أنَّ التَّأويل فرع التَّصحِيح، والحديث ليسَ بصحيحٍ (كما سيأتي بيانُه في هذا البحث)، فينبغي أن يُغْني هذا عن التَّكلفِ في تأويله، على أنَّ القطع بأنَّ المراد بالحديث -لو صحَّ- هو الإمام مالك، يحتاج إلى دليل (صريح) أيضًا، ولا دليل!!

وزيادة على ذلك -ومن باب التَّضعيفِ المضَاعف- فإنَّ بعض العلماء المتَّقدمين أيضًا حمل الحديث ونزَّله على: الإمام سعيد بن المسَيِّب.[1]

قال الإمام ابن حزم: وليتَ شعري ما الذي دلَّهم على أنَّه مالك دون أن يقولوا: إنَّه سعيد بن المسيّب الذي كان أفقه من مالك وأفضل.

وبعضُهم قال: هو الإمام عبد الله بن عبد العزيز العُمَريّ الزَّاهد؛ من ولد عمر بن الخطَّاب -رضي الله عنه-، كما نُقل ذلك عن سفيان بن عيينة أيضًا.

قال نُعيم بن حمَّاد: سمعتُ سفيانَ أكثرَ من ثلاثين مرَّةً يقول:

إنْ كان أحدٌ فهو العُمَرِيُّ، قال سفيان: إن كان في زمانِنا أحد، فذلك العُمريُّ العابدُ العالِمُ الذي يَخْشَى الله عزَّ وجلَّ.

وقال الزُّبير بن بكّار: كان سفيان بن عُيينة إذا حدَّث بهذا في حياة مالك،

---

(١) هو الإمام، أبو محمَّد سعيد بن المسَيِّب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو، القرشيّ، المخزومي، شيخ الإسلام، وفقيه المدينة، وسيد التابعين، كان واسع العلم، فقيه النفس، قوَّالًا بالحق، ومناقبه كثيرة رحمه الله.
انظر ترجمته في: «تقريب التهذيب» (٢٣٩٦)، و«سير أعلام النبلاء» للذَّهبي (٧/ ٢١٧).

يقول: أراه مالكًا، فأقام على ذلك زمانا ثم رجع بعدُ، فقال: أراه عبد الله بن عبد العزيز العُمَريّ الزّاهد.[١]

ومن العلماء من أطلقَه في كلِّ من يتَّصف بهذه الصِّفة من علماء المدينة عَبرَ الأزمنة.

كما قال الإمام أبو جعفر الطحاويُّ، وغيرُه من بعض علماء الحنفية.

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ: هذا الخبرُ مُنطَبِقٌ على من اتَّصف بأنَّه عالم زمانه، وهو سعيدُ بن المسيِّب في وقته، ومالك بن أنسٍ في وقته.

قال ابنُ حزمٍ: فليستْ تلك الصِّفة موجودةً في عصر مالك؛ لأنَّه كان في عصره ابنُ أبي ذئب، وعبد العزيز بن الماجشون، وسفيان الثوري، والليث، والأوزاعي، وكلُّ هؤلاء لا يمكن لمن له أقلُّ إنصافٍ وعِلْمٍ أنْ يُفضِّله في علمه وورعه على واحدٍ منهم.

وقال غيرهم من العلماء في تأويله: هذا في زمان الصَّحابة والتابعين، وأمَّا بعد ذلك فقد ظهرت العلماء الفحول في كل بلدة من بلاد الإسلام أكثر ما كانوا بالمدينة.[٢]

إلى غيرها من التَّأويلاتِ والتنْزِيلات المختلفة والمتباينة، -والدَّليل إذا تطرَّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلالُ، كما يقول علماءُ الأصول-، والله أعلم وأحكم.

وقد حاولتُ في هذا البحث المقتضب، تجلِيَة هذه الحقيقة، وذلك بتدقيق النَّظر في ثبوت هذا الحديث الذي ترتَّبتْ عليه تلك التأويلات السَّابقة والمختلفة، وأدَّتْ في بعض الأحيان إلى التَّعصبِ المذموم للأشخاص والمذاهب، أو عليها.

---

(١) هو الإمام، القدوة، الزاهد، العابد، أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، القرشي، العدوي، العمري، المدني، من كبار أتباع التابعين توفي (سنة ١٨٤هـ). انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٠٢)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٨/ ٣٧٣).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٦-٥٧ و٣٨٤)، و«تاريخ الإسلام» (١٢/ ٢١٢) للذَّهبي، و«الإحكام في أصول الأحكام» (٦/ ١٣٥- ١٣٦) لابن حزم، و«تحفة الأحوذي» (٧/ ٣٧٤) للمباركفوري، و«شرح مشكل الآثار» (٤٠١٨) للطحاوي، و«مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (١/ ٣٢٠) للقاري، و«شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك» (١/ ٥٥).

الهدف من البحث وسبب اختياره:

تكمُن أهمية هذا البحث فيما يلي:

توفير دراسة خاصَّة ومختصرة لحديث (عَالِم المدينة) من ناحية أصول الصِّناعة الحديثية، وَفْقَ قواعدِ أهلِها، وذلك ببيانِ عِلَل إسناده، وتحكيم قواعد الجرح والتعديل في رجاله، اعتمادًا على ما قاله كبار الأئمّة في نقد الرِّجال في أشهر كتبهم.

بيان درجة حديث مشتهر على الألسنةِ ومتداولٍ بين الناس، ومبثوثٍ في طيَّات بعض الكتب الحديثية والتاريخية، وكتب التراجم والمناقب أيضًا.

رفع اللَّبْس عن بعض التأويلات والتنزيلات المتكلَّف فيها، والمبنية على روايات وأحاديث ضعيفة.

ومن الدَّوافع أيضًا: دفع توهُّمٍ وإشكالٍ بأنَّ ردَّ هذا الحديث المعلَّل والمضعَّف، فيه تقليلٌ من شأن ومقام إمام من أئمَّة المسلمين.

ومنها أيضًا: التَّقليل قدر الإمكان من العصبيات المذهبيَّة المقِيتة، ونتائجها المذمومة.

الدِّراسات السَّابقة للبحث:

في حدود علمي القاصر لم أجد بعد البحث مَنْ أفرد هذا الحديث بالدِّراسة والكلام عليه في مصنفٍ خاص، وإنما هي تخريجات وتعليقات منثورة في بطون بعض الكتب في أثناء الكلام على هذا الحديث، تخريجًا أو شرحًا أو تعليقًا، أو عند تناول مناقب الإمام مالك -رحمه الله- مع أحكام غير محرَّرةٍ في علم الإسناد والتعليل، أو متساهلةٍ في بعض الأحيان.

مشكلة البحث:

وتكمن مشكلة هذا البحث في عدم وجود دراسات سابقة تتناول هذا الموضوع، مما يضطرُّ الباحث إلى جمع أشتاته من كتب مختلفة، وتنسيق

أبحاثه، ممَّا يحتاج إلى تأَنٍّ وصبرٍ، وعدم تعجُّل، وخاصة في مثل هذه الدِّراسات الحديثية.

خُطَّة البحث ومنهجه:

قسَّمتُ البحث إلى مقدِّمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة فيها أهمّ النتائج، وهي كالآتي:

المقدِّمة: وأوضحتُ فيها ماهيَّة الموضوع، وسبب الكلام فيه، والهدف منه، والدِّراسات السَّابقة له، ومنهج البحث وخطَّته.

المبحث الأول: وهو في مطلبين:

أولهما: فيه نصُّ الحديث المُنتقَد وتخريجُه من مظانِّه ومصادره، من غير توسُّعٍ مُمِلٍّ أو اختصارٍ مُخِلٍّ.

وثانيهما: في دراسة إسناده، والكلام على عِلله، وَفْقَ قواعدِ علمِ أصولِ الحديث، والعناية بشكل خاصٍّ بنقل كلام أهل العلم فيما يتعلَّق بتضعيفه وتعليله، وخاصَّة المتقدِّمين منهم.

المبحث الثاني: ذكرتُ فيه بعضَ من ضعَّفَ الحديث من العلماء والباحثين المعاصرين، مع توثيق أقوالهم، وعَزْوِها إلى مصادرها.

المبحث الثالث: وجعلتُه في مطلبين أيضًا:

الأول: أوردتُ فيه جملة من أقوال أهل العلم في تبيين وإبراز مكانة الإمام مالك العلمية والدينية.

الثاني: ذكرتُ فيه بعض الكتب المؤلفة في مناقبه ومآثره، كلُّ ذلك دفعًا لتوهُّم وظنِّ بعض النَّاس من أنَّ تضعيف الحديث وتعليله، فيه تقليلٌ من شأن ومكانة هذا الإمام الجليل -رحمه الله-.

الخاتمة: وفيها أهمُّ نتائج البحث؛ ثم ذيَّلتُ البحث بفهرس المصادر والمراجع.

والله تعالى أسألُ التَّوفيق والسَّداد، والهدايةَ إلى سبيل الرَّشاد، والإعانةَ في تحرير هذا المبحث المختصر، وأن ينفع به عباده المؤمنين بمَنِّه وكرمه، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: نصُّ الحديث وتخريجه ودراسة إسناده

وهذا الحديث ضعيفٌ ولا يثبُتُ، كما سيتبيَّن لنا من خلال الدِّراسة التَّالية، والتي تُعنى بتخريجه من مظانِّه ومصادره، وذكر بعض ألفاظه، مع دراسة إسناده، والكلام عليه.

المطلب الأول: نصُّ الحديث، وتخريجه

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- (مرفوعًا مرَّة ورواية مرَّة أخرى): «**يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإِبِلِ يَطْلُبُونَ العِلْمَ، فَلَا يَجِدُونَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ المَدِينَةِ**».

- أخرجه الحميديُّ في «مسنده» (٢/ ٢٨٣) (رقم: ١١٨١)، وفيه قوله (آبَاطَ المَطِيّ) بدل (أَكْبَادَ الإِبِل).
- والإمام أحمد في «المسند» (١٣/ ٣٥٨) (رقم: ٧٩٨٠).

والإمام الترمذي في «السُّنن» (٤/ ٣٤٤) (رقم: ٢٦٨٠) واللّفظ له. وقال: حدَّثنا الحسن بن الصباح البزار، وإسحاق بن موسى الأنصاري.

أربعتُهم (الحميدي، وأحمد بن حَنْبل، والحسن بن الصباح، وإسحاق بن موسى)، عن سُفيان بن عُيَيْنَة، قال: حدَّثنا ابن جُريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح، فذكره.

وفي رواية أحمد بن حنبل: عن أبي صالح، عن أبي هُرَيْرَةَ، -إن شاء الله-، عن النَّبي ﷺ.

وفي رواية الترمذي: عن أبي صالح، عن أبي هُرَيْرَةَ رواية.

- وأخرجه أبو بكر الخلَّال في «العِلل» كما في «المنتخب من عِلَل الخلال»

لابن قدامة المقدسي (ص١٣٦) (رقم: ٦٧)، من طريق الإمام أحمد: عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيﷺ.

وقال أحمد: وأوقَفهُ سفيانُ مرَّةً، فلم يجُزْ به أبا هُريرة.

- وأخرجه ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص١١-١٢)، من طريق بشر بن مطرٍ الواسطيّ بسامَرَّا، نا سفيان -يعني ابن عيينة- عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح عن أبي هريرة - قيل له يبلغ به النَّبيﷺ؟ قال: نعم؛ وذكره.

- وابن عديّ في «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ١٧٥)، من طريق إسحاق بن مُوسى الأنصَاريّ، قال: سألتُ سفيان بن عيينة، وهو مختبئ بحيال الكعبة، فأخبرنا عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح، عن أبي هريرة -مرفوعًا-.

وقال ابن عدي: ولا أعلمُ هذا الحديث يَرْوِيه عن ابن جُريج غير ابن عُيَينة.

- والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٤٦،٣٤٧)، من طريق عبد الله بن الزبير الحميدي، وسعيد بن منصور، قالا: حدَّثنا سفيان، أخبرنا ابن جريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول اللهﷺ، الحديث.

- والحاكم النيسابوري في «المستدرك على الصَّحيحين» (١/ ١٦٨) (رقم: ٣٠٧)، من طريق مُسَدَّد؛ ومرَّة من طريق الحميدي؛ ومرة أخرى من طريق عبد الرحمن بن بِشر، (فقالوا: عن أبي هريرة، قال: قال رسول اللهﷺ) .

وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وقد كان ابن عُيينة ربَّما يجعلُه روايةً.

وأخرجه في (رقم: ٣٠٨)، من طريق عبد الجبار بن العلاء، ومحمد بن ميمون: بلفظ رِوَايَةً، بدل التَّصريح برفعه.

وقال: وليس هذا مما يُوهِنُ الحديث؛ فإنَّ الحميدي هو الحكم في حديثه لمعرفته به وكثرة ملازمته له.

قلتُ: كأنَّ في كلامه إشارة إلى أنَّ سفيان بن عيينة كان يضطرب في هذا الحديث، فكان يتردد فيه، فتارة يجزم فيرفعه، وتارة يجزم فيوقفه، وتارة يتردد ويشك في ذلك.

- وأخرجه أبو الشّيخ الأصبهاني في «جزء فيه أحاديث أبي الزّبير عن غير جابر» في (رقم: ٨٠)، من طريق إبراهيم بن محمد الشافعي، وفي (رقم: ٨١)، من طريق إبراهيم بن بَشَّار، وفي (رقم: ٨٢)، من طريق عبد الرحمن بن بِشر.
- ومحمد بن مخلد الدّوري في «ما رواه الأكابر عن مالك» (رقم: ٤٤)، من طريق محمد بن سعيد بن غالب العطَّار؛ وفي (رقم: ٤٥)، من طريق عبد الرحمن بن مهدي.
- والخليلي في «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (١/ ٢١٠)، من طريق عبد الرَّحمن بن مَهدي.
- والنّسائي في «السّنن الكبرى» (٤/ ٢٦٣) (رقم: ٤٢٧٧)، من طريق محمد بن كَثِير، عن سُفيان بن عُيَيْنَة، عن ابن جُرَيْج، عن أبي الزِّنَاد، عن أبي صالِح، عن أبي هُرَيرة.

قلتُ: وقد خالف محمد بن كثير جماعة الرُّواة عن سفيان، فرواه عنه عن ابن جريج، عن أبي الزِّناد، عن أبي صالح، فذكره.

وقال النَّسائي: هذا خطأٌ، والصَّواب أبو الزُّبَيْر، عن أبي صالح.

وقال الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» (رقم: ١٢٨٧٧): كذا قال عن أبي الزناد، والصَّواب عن أبي الزبير.

- والبيهقي في «السّنن الكبرى» (١/ ٥٦٧) (رقم: ١٨١٠)، من طريق عبد الرَّحمن بن بِشرِ بن الحَكَم.
- وابن حزم الظَّاهري في «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/ ١٣٤)، من طريق

محمد بن كَثِير، ونقل قول الإمام النَّسائي السَّابق في رواية أبي الزناد، عن أبي صالح.

وأخرجه أيضًا من طريق عمرو بن علي الفلاس، وفيه قوله: (أكْبَاد المَطِيّ) بدل (أكْبَاد الإبل).

- والطَّحاوي في «شرح مشكل الآثار: الأرناؤوط»، في (رقم: ٤٠١٦)، من طريق هارون بن معروف، وفيه تصريح ابن جُريج بالتَّحديث، وهو وهمٌ منه، كما سيأتي بيانه.

وأخرجه في (رقم: ٤٠١٧)، من طريق الحميدي، وفيه قوله: (آبَاط المَطِيّ) بدل (أكبادَ الإبل)، وفي (رقم: ٤٠١٨)، من طريق سعيد بن منصور.

- والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٤١/ الترجمة رقم: ٨٣٧)، من طريق محمد بن سعيد بن غالب العطَّار.

وفي (٧/ ٤٠٥/ الترجمة رقم: ٣٣٦٢)، من طريق أبي موسى الأنصاري.

- وابن حبّان في «صحيحه» (٩/ ٥٢) (رقم: ٣٧٣٦/ الإحسان)، من طريق إسحاق بن موسى الأنصاريّ.

- وابنُ عبدِ البَرِّ في «التَّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (١/ ٨٥)، وفي «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص/ ٢٠، ٢١)، من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني.

- والذّهبي في: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٥-٥٦)، من طريق محمد بن سعيد بن غالب العطَّار، وقال (عن أبي هريرة يبلغ به النبيﷺ).

وقال: حديث نظيف الإسناد، غريب المتن. رواه عدَّةٌ، عن سفيان بن عُيينة.

وفي لفظ: (يوشك أن يضرب الناسُ آباطَ الإبل يلتمسون العلم).

وفي لفظ: (من عالم بالمدينة).

وفي لفظ: (أفقه من عالم المدينة).

وأخرجه أيضًا في: «المعجم اللطيف» (رقم: ٥٢)، من طريق محمد بن سعيد بن غالب العطَّار أيضًا.

- [وأبو نصر المري في «أخبار مالك بن أنس» (١/ ٢)، وأبو الحسن علي بن المفضل المقدسي في «الأربعين» (٨/ ١-٢)، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٣/ ١٧٥) -كما في «السِّلسلة الضَّعيفة» (١٠/ ٣٨٣) للألباني].
- والحافظ صلاح الدِّين العلائي في «بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس» (ص٦٦)، من طريق إبراهيم بن بَشَّار.
- وابن ناصر الدِّين الدمشقي في «إتحاف السَّالك برواة الموطَّأ عن الإمام مالك» (ص٩٧ - ١٠٤)، من طريق عبد الرحمن بن بشر بن الحكم.

كلُّهم عن سُفيان بن عُيَيْنَة، عن ابن جُريجٍ، عن أبي الزُّبير، عن أبي صَالحٍ، عن أبي هُريرة به.

وقال الترمذي: «حديثٌ حسن»!

وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، ووافقه الذَّهبي!!

وصحَّحه ابنُ حبّان -على تساهُله المعروف-، وصحَّحه أيضًا، العلامة أحمد شاكر -رحمه الله- في «تحقيقه للمسند» (٨/ ٩٩) (رقم: ٧٩٦٧) -فلم يُصب-.

وقد خالفَ سفيان بن عُيينة المحاربيُّ، فرواه عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح عن أبي هريرة -موقوفًا-.

ذكر ذلك الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» (٩/ ٤٤٥)، ولم يذكر مصدره.

وكذلك الإمام الذّهبيُّ في «السِّيَر» (٨/ ٥٦) حيث قال: وقد رواه المحاربي، عن ابن جريج موقوفًا، ويروى عن: محمد بن عبد الله الأنصاري، عن ابن جريج، مرفوعًا.

قلتُ: هذه الرواية أخرجها ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٢/ ٣٤٠) (رقم: ٣٢٦١)، عن الوليد بن شجاع، قال: حدثنا المحاربيّ به.

وهي تُقَوِّي إلى حدٍّ ما قول من قال بالوقف، والله أعلم.

والحديث رواه: نعيم بن حمّاد، عن ابن عيينة، عن ابن جريج، عن الزُّهري، عن أبي صالح، به.

فجعل (الزّهري) مكان (أبي الزُّبير) وهو وَهْمٌ كما بيَّنه الإمام الدارقطني.

وقد أخرجه الدارقطني في «الأفراد» من طريقه، كما في: «أطراف الغرائب والأفراد» لابن طاهر المقدسي (٥/ ٣٥٩) (رقم: ٥٧٤٤)، وقال الدارقطني فيه: تفرد به نعيم بن حماد، عن ابن عُيينة، بقوله: عن ابن جريج، عن الزُّهري، عن أبي صالح، والتفرُّد بذِكْر الزُّهري، والمحفوظ: سفيان، عن ابن جُريج، عن أبي صالح.

المطلب الثاني: الكلام على إسناده، وبيان عِلله

والحديث رجاله ثقاتٌ؛ رجالُ الصَّحيح (وقد أخرج لهم أصحابُ الكتب السِّتة)؛ إلا أنَّ ابن جريج (وهو عبد الملك بن عبد العزيز الأموي أبو الوليد القرشي مولاهم المكي [ت ١٥٠هـ])، وأبا الزَّبير (وهو محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم المكي [ت ١٦٠هـ]) من المشهورين بالتَّدليس، لا سيَّما الأول منهما؛ فإنّه سيِّئ التّدليس، ولا يدلِّس إلَّا عن ضعيف، حتى قال عنه الإمام الدارقطني:

«تَجَنَّبْ تدليسَ ابنِ جريجٍ؛ فإنَّ تدليسه قبيح، لا يدلِّس إلا فيما سمعه من مجروح»[(١)].

وقد عَنْعَنَا، ولم يصرِّح أحدهما بالتَّحديث في شيءٍ من طُرق الحديث التي وقفت عليها.

ومن المعلوم المقرَّرِ -في علم أصول الحديث ومصطلحه- أنَّ: حكم حديث

(١) انظر ترجمتهما كاملة في: «تقريب التهذيب» (١/ ٥٢٠)، (٢/ ٢٠٤)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٠٢)، (٩/ ٤٤٠)، و«طبقات المدلِّسين» (رقم: ٨٣، و١١٠)، كلها للحافظ ابن حجر العسقلاني، وفي غيرها.

المدلِّس هو التَّضعيف، إذا لم يصرِّح بالسَّماع من شيخه لاحتمال أنه أسقط ضعيفًا بينهما.

وأمَّا ما أخرجه الإمام الطّحاوي في «شرح مشكل الآثار» (رقم: ٤٠١٦):

عن أبي أيوب عُبيد الله بن عبيد بن عمران الطبرانيّ، قال: حدثنا هارون بن معروف، قال: حدثنا سفيان، عن ابن جريجٍ، قال: حدّثنا أبو الزبير، عن أبي صالح، به.

فتصريحُ ابنِ جُريجٍ بالتَّحديث هنا وهمٌ؛ فإن لم يكن النَّاسخ قد أخطأ، فالوهم فيه من شيخ الطحاوي، فهو غير معروف، ولم يرو عنه الطَّحاوي في «المشكل» إلا في ثلاثة مواضع[(١)].

قلتُ: وزيادة على ما سبق فقد أعلَّ الحديث أيضًا الإمام أحمد بالوقف[(٢)]، -وذلك فيما نُقل عنه-، وروى هذا الحديث عن سفيان على التَّردد في رفعه ووقفه.

فقد أخرج الخلالُ في «العلل» كما في «المنتخب من عِلل الخلال» للإمام ابن قدامة المقدسي (ص١٣٦) (رقم:٦٧)، من طريق الإمام أحمد قال: ثنا سفيان: ثنا ابن جريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيﷺ -وأوقَفَهُ سفيانُ مرَّة، فلم يَجُزْ به أبا هُريرة-»ا.هـ.

وهو ظاهرُ صنيعِ الإمام أحمد أيضًا في «المسند» (رقم: ٧٩٨٠)، حيث قال:

«حدثنا سفيان، حدثنا ابن جريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح، عن أبي هريرة -إن شاء اللهُ- عن النَّبيِّﷺ»؛ -والله أعلم-.

واختار هذا القولَ الدكتور بشَّار عوَّاد في تعليقه على «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للمِزِّي (٢٧/ ١١٧).

---

(١) كما أفاده الشيخ شعيب الأرناؤوط في تخريجه لـ«مسند الإمام أحمد» (١٣/ ٣٥٩)، وانظر أيضًا: «تاريخ بغداد للخطيب» (٣/ ٢٤١)، وكلام محققه العلامة الدكتور بشَّار عواد معروف، فقد قال عن تصريح ابن جريج بالتَّحديث عند الطحاوي: لا يصحُّ ذلك منه.

(٢) وانظر أيضًا: «السلسلة الضعيفة» للعلامة الألباني (٣/ ٣٨٤)، و«الجامع لعلوم الإمام أحمد» (١٤/ ٨٢) فقد ذكرا النقل نفسَه عن ابن قدامة في «المُنتخَب» وأقرَّاه.

وقال في تعليقه على «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٤١): «ورجَّح الإمام أحمد الموقوف منه كما نقل ابنُ قدامة في المنتخب، وقال أحمد في حديثه: عن أبي هريرة -إن شاء اللهُ- عن النَّبيِّ ﷺ، قلتُ (أي: الدكتور بشار): ولعلَّ الموقوفَ أَصَحُّ».

وللحديث علَّة أخرى، فقد قال الحافظ ابن ناصر الدِّمشقي في: «إتحاف السّالك برواة الموطّأ عن الإمام مالك» (ص١٠١): قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن الذَّهبي [أي: الإمام شمس الدين الذَّهبي] فيما وجدته بخطِّه:

«وقال لي أبو الحجاج المزِّي: إنَّ مسلمًا سأل البخاريَّ عن هذا الحديث، فقال له: لم يسمعه ابنُ جريجٍ من أبي الزُّبير، فقام مسلمٌ وقبَّله».

ويُؤيِّد ذلك ما نقله الحافظ ابن عَدِيّ في «الكامل في ضعفاء الرجال» عن أهل المدينةِ أَنَّهم قالوا: «لم يسمع ابن جُرَيجٍ من أبي الزُّبَيْر»؛ -كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ٩١)-.

هذا بالإضافة إلى علَّة أخرى ذكرها الإمام الذَّهبي أيضًا، وهي:

عدم سماع أبي الزُّبير من أبي صالح؛ فقد ذكر الإمام ابن المُلَقِّن في «مختصر استدراك الحافظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد الله الحاكم» (١/ ٨٤) (رقم: ١٧) عن الذَّهبي، قوله في هذا الحديث مُعَقِّبًا على الحاكم في قوله: «على شرط مسلم»:

«قلتُ: إنما لم يُخرِّجْه مسلم؛ لأنَّه سأل البخاري عنه، فقال: له علَّة؛ وهي أنَّ أبا الزُّبير لم يسمع من أبي صالح»[(١)].

ونستفيدُ نحن هُنا من كلام الإمام الذَّهبي أنَّ الإمام البخاري -رحمه الله-، قد أعلَّ الحديثَ بعلَّتين:

الأولى: الانقطاع بين ابن جُريج وأبي الزُّبير.

(١) **تنبيه**: قال ابن المُلَقِّن في مقدِّمة كتابه المذكور (١/ ٣٩): «وحيث أقول: قال: فهو للحاكم، وقلتُ: فهو للذَّهبي»؛ وهذا يُفيدنا أنَّ هذه العبارة هي من قول الإمام الذَّهبي صراحة، وليستْ من زيادات ابن الملقن عليه، كما رجَّحها محقق الكتاب؛ مع العلم أنَّ هذه العبارة ساقطة من مطبوعة «التلخيص» للذهبي والذي هو أصل هذا «المختصر».

والثانية: الانقطاع بين أبي الزُّبير وأبي صالح.

وقد قال الذَّهبيُّ أيضًا في كتابه «معجم الشُّيوخ الكبير» (٢/ ٣٣) عن هذا الحديث:

«ورواه النَّسائي في الحجِّ عن علي بن محمد، عن محمد بن كثير، عن ابن عُيَيْنة، لكنه عند النسائي، عن أبي الزناد بدل أبي الزبير، وقال: منكر.

ورواهُ أبو بدرٍ السُّكونيُّ، عن المحاربي، عن ابن جُريج فوَقَفَهُ؛ وابن جريج، فمُدَلِّس، قيل: لم يسمعه من أبي الزُّبير، **وهذه ثلاثُ عللٍ مع نَكَارَةِ متْنِه**».

والحديثُ أعلَّه الإمام ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/ ١٣٥)، بعَنْعَنة أبي الزبير فقط؛ حيث قال: «في سنده أبو الزبير وهو مُدلِّس ما لم يقل حدثنا، أو أخبرنا».

ثم بالغَ -رحمه الله- في ردِّه، وأسْرفَ في انتقاده للمُسْتَدِلِّين به.

ومما قال في ردِّه: «فكيف يصحُّ عن سفيان إلا ما رويناه آنفًا من أنه ظنّ منه، ومثلُ هذا من الإقدام على القطع بالظنون لا يستسهله إلا من يستسهل الكذب نعوذ بالله من ذلك».

وضعَّفه أيضًا الحافظ ابن القطَّان الفاسيّ في: «بيان الوهْمِ والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لعبد الحقّ الإشبيلي» (٤/ ٣٠٥) (رقم: ١٨٦٥)، في أثناء اعتراضه عليه وانتقاده له، وذلك في: «باب ذكر أحاديث سَكَتَ عنها مصححًا لها وليست بصحيحة»؛ وبيَّن أنَّ تصحيح عبد الحقّ له تبعًا للترمذي غير صحيح، وأنَّ الحديث مسلسل بالمدلِّسين.

وممَّا قال فيه: «صحَّحه بتصحيح التِّرمذي، ولم يُبيِّنْ أنه من رواية ابن عُيَيْنة، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح، عن أبي هُرَيْرَة.

وابن عُيَيْنَة، وابن جريج، وأبُو الزبير، كلهم مُدَلِّس».

قلتُ: وللحديث شاهدٌ من حديث أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه- مرفوعًا؛ ولكنه لا يُقوِّيه، لأنه ضعيفُ السَّند أيضًا، وذلك لانقطاعه:

فقد أخرجه الفسويُّ في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٤٧)، وابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ١٧٥)، وأبو بكر الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (رقم: ٨٠٩)، وابن حزم في «الإحكام» (٦/ ١٣٤)، وابن عبد البر في «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص٢٠)، من طريق مَعْن بن عيسى، عن زُهير بن محمَّد أبي منذر التميمي:

حدثنا عبيد الله بن عمر، عن سعيد بن أبي هند، عن أبي موسى الأشعري، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «**يَخْرُجُ طَالِبُ العِلمِ مِنَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ؛ فَلَا يُوجَدُ عَالِمٌ أَعْلَمُ مِنْ عَالِمِ أَهْلِ المَدِينَةِ أو قَالَ: عَالِمِ المَدِينَةِ**».

وقال ابنُ عَدِيٍّ: ولا أعلمُ روى هذا الحديث عن عبيد الله غير زهير بن محمد، ولا عن زُهير غير مَعْن بن عيسى.

وقال ابنُ عبدِ البرِّ: لم يروه عن عبيد الله بن عمر غير زهير بن محمد الخُراسانيّ، ورجلٌ مجهولٌ.

وزهيرٌ هذا -وهو التميمي الخراساني-: «كثير الغلط»؛ كما قال الإمام أبو حاتم.

وسعيد بن أبي هند؛ قال عنه الدارقطني في «العلل» (٧/ ٢٤٢): «لم يسمع من أبي موسى شيئًا».

وقال أبو حاتم الرَّازي: «لم يَلْقَ سعيدُ بن أبي هندٍ أبا موسى الأشعريّ»، كما في «المراسيل» (ص٧٥)، و«جامع التحصيل في أحكام المراسيل» (رقم: ٢٤٦).

وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (رقم: ٢٤٠٩): «ثقة، أرسل عن أبي موسى».

المبحث الثاني: ذِكْرُ مَنْ ضَعَّفَ الحديثَ من العلماء والباحثين المُعاصِرين

وقد حكم بضَعْف هذا الحديث أيضًا إضافةً إلى من ذكرنا من العلماء

المتقدِّمين في المبحث السابق، جَمْعٌ من المحدِّثين والعلماء والباحثين المعاصرين، بعد أن وقفوا على عِلَله السَّابقةِ الذِّكر أو بعضها، ومن بينهم:

- العلاَّمة الألباني في: «ضعيف الترمذي» (١/ ٥٠٢)، و«ضعيف الجامع الصغير» (رقم: ٦٤٤٨)، و«تخريج المشكاة» (٢٤٦)، وفي: «السِّلسِلة الضعيفة» (رقم: ٤٨٣٣).

ومما قاله فيه في أثناء تخريجه: وقال الترمذي: «حديث حسن»، وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»! ووافقه الذهبيُّ! قلتُ (أي الألباني): وهو كما قالا؛ لولا عنعنة ابن جريج وأبي الزبير؛ فإنهما مدلسان، لا سيما الأول منهما؛ فإنه سيِّئ التَّدليس كما هو مشروح في ترجمته.

وقد أعلَّه أحمد بالوقف، فقد ذكر ابن قدامة في «المنتخب» عنه أنه قال: وأوقفه سفيان مرة، فلم يَجُزْ به أبا هريرة.

- والشيخ أبو إسحاق الحويني في: «النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة» (ص٦١، رقم: ٣٩)، وقال: السند ضعيف، وذلك أن ابن جريج وأبا الزبير من المشهورين بالتدليس ولم يصرِّح أحدُهما بتحديثٍ في شيء من الطرق التي وقفتُ عليها.

- وضعَّفه أيضًا الشيخ شعيب الأرناؤوط في: تخريج «مسند الإمام أحمد» (رقم: ٧٩٨٠)، حيث قال: «إسناده ضعيف، ورجاله ثقات رجال الصحيح، إلا أن ابن جريج -وهو عبد الملك بن عبد العزيز- مُدلِّس، ولا يُدلِّس إلا عن ضعيف، وهو هُنا قد عَنْعَنَ ولم يذكرْ سماعَه من أبي الزبير، وكذا أبو الزبير -واسمه محمد بن مسلم بن تدرس- مُدلِّس وقد عَنْعَنَ».

وأشار إلى علَّته كذلك في تحقيقه لـ«صحيح ابن حبان» (٩/ ٥٢- ٥٣).

- وضعَّفه أيضًا الشيخ المحدِّث عبد القادر الأرناؤوط في تخريج «جامع الأصول في أحاديث الرسول» (٩/ ٢٤١، رقم: ٦٨٣٦)؛ وقال: فيه عنعنة ابن جريج وأبي الزبير، ومع ذلك فقد حسَّنه الترمذي.

• والشيخ حمدي عبد المجيد السَّلفي في تخريجه لكتاب: «الأحكام الوسطى من حديث النَّبيِّ ﷺ» للحافظ عبد الحق الإشبيلي (١/ ٩٤)، وضعَّفه أيضًا للعلَّةِ نفسِها في تخريج كتاب: «بغيةُ الملتمِس في سُباعيّات حديث مالك بن أنس» للحافظ العلائي (ص٦٦).

وقال: هو حديث ضعيف؛ لأن ابن جريج وأبا الزبير مدلسان وقد عنعنا، ومع ذلك حسَّنه الترمذي، وصحَّحه ابن حبان والحاكم ووافقه الذهبيُّ.

• وضعَّفه الدكتور بشَّار عواد معروف البغدادي في تخريج «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٤١)، وقال فيه: هذا إسناد ضعيف فيه عنعنة أبي الزبير، وهو مدلس، ولم يُصَرِّح بالتحديث، وكذلك ابنُ جريج فإنه لم يُصرِّح بالتحديث.

وضعَّفه أيضًا في تخريج «جامع الترمذي» (٤/ ٤١٢)، وفي تحقيق كتاب: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للحافظ جمال الدين المزِّي (٢٧/ ١١٧)، وقال فيه: وفيه ابنُ جُرَيْج وأبو الزبير، وهُمَا مُدلِّسان، وقد عنعنا، وأعلَّه الإمام أحمد بالوقف.

• وضعَّفه أيضًا الشيخ مشهور حسن آل سلمان في تخريج كتاب: «المجالسة وجواهر العلم» لأبي بكر الدينوري (٣/ ١٧٢، رقم: ٨٠٩)، وقال: أبو الزبير وابن جريج مُدلِّسان، ولم يصرِّحا بالتحديث.

• والشيخ علي حسن الحلبي في تحقيق كتاب: «الحِطَّة في ذكر الصِّحاح السِّتَّة» (ص٤١٦) للعلامة صدِّيق حسن خان القنَّوجي، وذكره أيضًا في كتابه: «موسوعة الأحاديث والآثار الضَّعيفة والموضوعة» (١٢/ ٧٣، رقم: ٣٠١٢١).

• وضعَّفه أيضًا الشيخ بدر بن عبد الله البدر في تخريج: «جزء أحاديث أبي الزبير عن غير جابر» لأبي الشَّيْخ الأصبهاني (ص١٣٥، رقم: ٨٠)، وقال فيه: ومَدارُ إسناد الحديث على ابن جريج، ويرويه عن أبي الزبير، وهُمَا مُدلِّسان ولم يُصرِّحا بالتحديث في أيِّ مصدر من المصادر المتقدمة.

- وأشار إلى ضعفه أيضًا الدكتور عبد الرحمن الفريَوائي في تخريجه وتحقيقه لكتاب: «ذَخِيرة الحفاظ المخرَّج على الحُروف والألفاظ»، للحافظ محمد بن طاهر المَقْدِسي (٥/ ٢٨٠٧، رقم: ٦٥٨١).
- وضعَّفه أيضًا الدكتور الحسين آيت سعيد في تحقيقه وتخريجه لكتاب: «بيان الوهْم والإيهام الواقعينِ في كتاب الأحكام» لابن القطَّان الفاسِيّ (٤/ ٣٠٥) (رقم: ١٨٦٥).
- وضعَّف إسناده أيضًا الشيخ عبد الله بن حمد اللحَيدَان في تحقيقه ودراسته لكتاب: «مختصر استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحاكم» (١/ ٨٧) (رقم: ١٧).

وقال: مما مضى يتبيَّن أن أبا الزبير، وابن جريج مدلسان وقد عنعنا الحديث.

فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفًا لعنعنتهما.

- وضعَّفه أيضًا الدكتور محمد إسحاق محمد إبراهيم، في تحقيقه ودراسته لكتاب: «كشف المناهج والتَّناقيح في تخريج أحاديث المصابيح» لصَدْر الدين محمد بن إبراهيم السلمي المناوي (١/ ١٧٣) (رقم:١٣٩)، وقال: «إسناده ضعيف فيه ابن جريج وأبو الزبير، وهُمَا مُدلِّسان ومعروفان بذلك».
- وأشار إلى علَّته أيضًا الدكتور مشعل الحدادي في كتابه: «الإمام مالك وأثره في علم الحديث» (ص٨٤).

المبحث الثالث: بيان منزلة ومكانة الإمام مالك بن أنس العلمية

قلتُ: وضَعْفُ هذا الحديث، وعدمُ ثُبوتِه من حيث الصِّناعة الحديثية كما سبق أنْ بيَّنا؛ لا يعني مطلقًا التقليل من شأنِ أو مكانة الإمام مالك -رحمه الله- العلمية، ولا يَمَسُّ أبدًا مقامَه الرفيع، لا من قريبٍ ولا من بعيد، كما قد يتوهَّم بعضُ النَّاس، ويستشكِلُ الأمرَ البعضُ الآخر -هدَانَا الله وإيَّاهم-، ممّن قد يتعصَّبون لهذا الإمام الجليل.

بل على العكس من ذلك، فمنزلة الإمام مالك -رحمه الله- كبيرة، وعظيمة

في قلوب المسلمين عبر القرون والأجيال، فهو الإمام الكبير، إمام دار الهجرة، وفَقِيهُ الأمَّة، وأحد الأئمَّة الأربعة، أصحاب المذاهب المتَّبعة في بلاد الإسلام، وأحد أعيان السَّلف الصَّالح الكرام، ولا رَيْبَ أنَّه لم يكُن في عصره أحدٌ ضربَ إليه النَّاسُ أكباد الإبل أكثر منه.

وإنَّ مكانته العلميَّة، ومنزلته العليَّة، في علمه ودينه واستقامتِه، أشهرُ من أنْ تُذْكَر؛ ولكِنِّي رأيتُ هُنا أنَّها تتجلَّى بوضوحٍ أكثر، من خلال سَردِ أقوال الأئمَّة والعلماء فيه، وثنائهم عليه، وشهادتهم له بالإمامة والصَّلاح، والحفظ والتثبُّت، وإجماعهم على تَقْدِيمِه في الفقه، والعلم بالكتاب والسُّنة. ومن رُؤوس أقوالهم فيه، والتي وقفتُ عليها، ما يلي:

المطلب الأول: أقوال بعض أهل العلم في بيان مكانة الإمام مالك

١. قال تلميذه الإمام محمد بن إدريس الشَّافعي:

إذا ذُكر العلماءُ فمالكٌ النَّجم[(١)]. وقال: مالكٌ مُعلمي وأستاذِي ومنه تعلَّمنا العلم، وما أحدٌ أمنُّ عليَّ من مالك، وجعلتُ مالكًا حُجَّةً بيني وبين الله تعالى[(٢)].

وقال أيضًا: لولا مالكٌ وسفيانُ بنُ عُيَيْنة، لذهبَ علمُ أهلِ الحجاز.

٢. وقال الإمام عبد الرحمن بن مهديٍّ:

أئمَّة النَّاس في زمانهم أربعة: الثَّوري، ومالك، والأوزاعي، وحمَّاد بن يزيد.

وقال أيضًا: ما رأيتُ أحدًا أعقلَ من مالك[(٣)].

٣. وقال الإمام سُفيان بن عُيَيْنة:

مالك عالم أهل الحجاز، وهو حُجَّةُ زمانِه[(٤)].

---

(١) «العبر» (١/ ٢٧٢)، و«كشف المغطَّى» للحافظ ابن عساكر (ص٦٦) بلفظٍ مُقارب.
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٥٧)، و«الديباج المذهب» (ص٢٢٨).
(٣) «السِّير» (٨/ ٧٦)، و«الحلية» (٦/ ٣٥٩)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٧).
(٤) «السِّير» (٨/ ٥٧)، و«الديباج» (ص١٥).

وقال: ما رأيت أحداً أجود أخذاً للعلم من مالك، وما كان أشدّ انتقاده للرِّجال والعلماء[(١)].

٤. **وقال الإمام يحي بن سعيد القطَّان:**

ما في القوم أصحُّ حديثاً من مالك.

وقال أيضاً: مالك إمامٌ في الحديث[(٢)].

٥. **وقال الإمام يحي بن مَعين (إمام الجَرح والتَّعديل في زمانه):**

مالكٌ أمير المؤمنينَ في الحديث[(٣)].

٦. **وقال عبد الله بن أحمد:**

قلتُ لأبي: مَنْ أَثْبَتُ أصحابِ الزُّهريِّ؟ قال: مالكٌ أثبتُ في كل شيءٍ[(٤)].

٧. **وذكره الحافظ أبو نعيم الأصفهاني فقال:**

إمامُ الحرمين، المشهورُ في البلدين: الحجازِ والعراقَيْنِ، المستفيضُ مَذهَبُه في المغربينِ والمشرقينِ، مالكُ بنُ أنسٍ، كان أحدَ النبلاءِ وأكملَ العقلاءِ، ورث حديثَ رسولِ اللهﷺ، ونشر في أمته علم الأحكام والأصول، تحقق بالتَّقوى، فابتلي بالبلوى...[(٥)].

٨. **وقال الإمام أبو حاتم محمَّد بن حبَّان:**

كان مالكٌ -رحمه الله- أول من انتقى الرِّجال من الفقهاء بالمدينة، وأعرَضَ عمَّن ليس بثقةٍ في الحديث، ولم يكن يروي إلا ما صحَّ، ولا يحدِّث إلا عن ثقة، مع الفقه والدِّين والفضل والنُّسك، وبه تخرَّج الشافعي[(٦)].

٩. **وقال فيه الإمامُ النوويُّ -رحمه الله-:**

---

(١) «الديباج» (ص٢١)، و«الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (١/ ٢١١) للخليلي.
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٧٥)، و«دراسات في مصادر الفقه المالكي» (ص٢٤٦).
(٣) «شرح علل الترمذي» (١/ ١٨٥) لابن رجب الحنبلي، بتحقيق نور الدين عتر.
(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٨٥)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٨).
(٥) «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» (٦/ ٣١٦).
(٦) «الثقات» (٧/ ٤٥٩) لابن حبان البستي.

أجمعتْ طوائِف العلماء على إمامته وجلالته وعِظَم سيادته، وتبجيله وتوقيره، والإذعان له في الحفظ والتثبُّت، وتعظيم حديث رسول الله ﷺ[(١)].

١٠. **وقال شيخ الإسلام ابن تيميّة -رحمه الله-:**

كان لمالك بن أنس -رحمه الله- من جلالة القدر عند جميع الأمة، أمرائها وعلمائها ومشايخها وملوكها وعامَّتها، من القدر ما لم يكن لغيره من نظرائه، ولم يكن في وقته أجلُّ عند الأمَّة منه[(٢)].

١١. **وقال الإمام شمس الدين الذَّهبيّ:**

وقد اتَّفق لمالك مناقب ما علمتُها اجتمعتْ لغيره. أحدها: طول العمر، وعُلُوُّ الرِّواية.

وثانيتها: الذِّهن الثاقب، والفهم، وسَعَة العلم.

وثالثتها: اتِّفاق الأئمة على أنَّه حُجَّةٌ صحيحُ الرِّواية.

ورابعتها: تجمُّعُهم على دينه وعدالته واتباعه السُّنن.

وخامستها: تقدُّمُه في الفقه والفتوى، وصحَّة قواعده[(٣)].

١٢. **وقال الحافظ ابن الأثير الجزري:**

هو إمام أهل الحجاز، بل إمام النَّاس في الفقه والحديث، وكفاه فخرًا: أن الشَّافعي من أصحابه[(٤)].

١٣. **وقال عنه الحافظُ ابنُ حَجر العسقلاني:**

الفقيه، إمامُ دار الهجرة، ورأس المتَّقين، وكبير المتثبِّتين، حتَّى قال عنه [الإمام] البخاري: أَصَحُّ الأسانيدِ كلِّها: مالك عن نافع عن ابن عمر[(٥)].

١٤. **وقال العلامة عبد الحقّ الدّهلوي:**

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٨٣).
(٢) في كتابه: «جامع المسائل» (٥/ ٢٧٢).
(٣) في كتابه: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢١٢).
(٤) «جامع الأصول من أحاديث الرسول» (١/ ١٨٠)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط.
(٥) «تقريب التهذيب» (٢/ ٢٢٣/ ٩٥٩)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٧).

كان ثقة مأمونًا، ورعًا فقيهًا محدثًا، حُجَّة من تبع التَّابعين[(١)].

١٥. **وقال عنه العلاَّمة محمد زكريا الكاندهلوي المدني:**

هو أحد الأئمة الأعلام، وركن من أركان الإسلام، وفقيه الأمة إمام دار الهجرة،... وصدر الصدور، وبدر البدور، أكمل العلماء، وأعقل الفضلاء...[(٢)].

إلى غير ذلك من الأقوال والشَّهادات الزَّكية[(٣)]، في الثَّنَاء على هذا الإمام الجليل الكبير في القديم والحديث.

المطلب الثاني: بعض مؤلفات العلماء في مناقبه ومآثره

بالإضافة إلى ما سبق من الأقوال، فقد اعتنى العلماء والباحثون قديمًا وحديثًا، بمناقب وفضائل هذا الإمام المبجَّل، والعَلَم الشامخ، وأفرَدَه بالترجمة غيرُ واحدٍ منهم في كتب مُستقلَّة.

فمن المطبوع منها:

١. «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك، والشافعي، وأبي حنيفة»، للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣ هـ).
وفي الجزء الأول منه ترجمة مستوفاة وشاملة لأخبار الإمام مالك، وأخبار أصحابه، والكتاب يُعد عُمدَة في تراجم الأئمة الثلاثة، والإمام مالك بشكلٍ خاص، ويُعدُّ مرجعًا مهمًّا للباحثين[(٤)].

٢. «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك»، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ)، له فيه ترجمة هي من

(١) كما في: «الحِطَّة» لصديق حسن خان (ص٤١٥)، بتحقيق الحلبي.
(٢) في كتابه: «أوجز المسالك إلى موطأ مالك» (١/ ٧٤- ٧٧) -بتصرف-.
(٣) وانظر ما قيل في الإمام من الشِّعْر في حياته وبعد وفاته في: «ترتيب المدارك» (٢/ ٢٤٦)، وغيره.
(٤) طُبع الكتاب عدة طبعات؛ ومن أحسنها طبعة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية.

أوسع التراجم وأدقِّها، عن مالك ومناقبه وفضائله، وشيوخه وتلامذته، أشبعَ فيها القاضي عياض القول بما لا مزيد عليه في هذا الموضوع[١].

٣. «منازل الأئمة الأربعة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد»، لأبي زكريا يحيى بن إبراهيم بن أحمد الأزدي السلماسي (ت ٥٥٠هـ)[٢].

٤. «مناقب الإمام مالك»، لأبي الرّوح عيسى بن أبي مسعود الحميري الزَّواوي المالكي (ت ٧٤٤هـ)[٣].

٥. «إرشاد السَّالك إلى مناقب مالك»، لأبي المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي الصَّالحي الحنبلي (ت ٩٠٩هـ)، وهو كتاب كبير الحجم، غزير المادة العلميَّة، يعدُّ من أحسن وأجمع ما صُنِّف في مناقب الإمام مالك، ممَّا هو مطبوع[٤].

٦. «تزيين الممالك بمناقب سيدنا الإمام مالك»، للحافظ أبي الفضل جلال الدين السُّيوطي (ت ٩١١هـ)، وهو كتاب نفيسٌ وماتع، وجامعٌ لمادةٍ علميَّة غزيرة في مجال مناقب الإمام مالك استقاها المؤلف من كتب كثيرة، وفيها ما هو في حُكْم المفقود[٥].

٧. «مالك: حياته، عصره، وآرائه، وفقهه»، للشيخ محمد أبو زهرة[٦].

٨. «مالك بن أنس»، لأمين الخولي[٧].

٩. «مالك بن أنس دار إمام دار الهجرة» لعبد الحليم الجندي[٨].

١٠. «إمام دار الهجرة مالك بن أنس»، لمحمد بن علوي المالكي، مطبوع في آخر كتابه: «أنوار المسالك إلى روايات موطأ مالك»[٩].

(١) طُبع عدة مرات، منها طبعة المغرب، وهي في ثمانية أجزاء، وقد صدر الجزء الأول منه بتحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، سنة ١٩٦٥ م، وفيه الترجمة من (ص١٠٤ - ١٩٣).
(٢) مطبوع في مكتبة الملك فهد الوطنية، بتحقيق: محمود بن عبد الرحمن قدح، ط١، ٢٠٠٢م.
(٣) طبع الكتاب بعناية الدكتور الطاهر محمد الدرديري في مكتبة طيبة بالمدينة المنورة.
(٤) وقد طبع بتحقيق وعناية الدكتور: رضوان بن غربية، في دار ابن حزم، سنة ٢٠٠٩م.
(٥) وهو مطبوع مرارًا، في القاهرة، ودبي، والمغرب، وغيرها.
(٦) طبع بالقاهرة سنة ١٩٤٦م.
(٧) مطبوع في ٣ أجزاء، بالقاهرة سنة ١٩٥١م.
(٨) طبع في دار المعارف بالقاهرة، سنة ١٩٦٩م.
(٩) طبع في الدوحة، سنة ١٤٠٠هـ.

١١. «الإمام مالك، والموطأ، والمُدوَّنة بعيون مغربية»، للأستاذ الدكتور محمد عز الدين المعيار الإدريسي[(١)].

١٢. «الإمام مالك وأثرُه في علم الحديث النَّبوي»، للدكتور مشعل الحدادي[(٢)]؛ وقد استعرض المؤلف ضمن دراسة جيدة قام بها في الكتاب معظم أسماء المصنفات في مناقب مالك، وخاصة المخطوطة والمفقودة منها، ورتَّبها حسب تاريخ وفَيَات أصحابها؛ مع العلم أنّ معظمها قد عرَّج عليها، وعدَّها من قبله القاضي عياض في «ترتيب المدارك»، والإمام الذَّهبي في «تاريخ الإسلام»، و«سِيَر أعلام النبلاء».

إلى غيرها من المصنّفات في هذا الباب، وهي كثيرة.

وأما ما كُتب عن الإمام مالك -رحمه الله- وعن شخصيَّته، ومنهجه من المقالات، والأبحاث، والدِّراسات في المجلات والدَّوريات، والنَّشْرِيات والملتقَيَات، فأكثر من أن يُحصَى أو يُعدّ.

الخاتمة

وفيها أهم النتائج

وفي ختام هذا البحث المختصر والمتواضِع نخلصُ إلى النتائج التالية:

١. أنَّ حديث (عالم المدينة) المشتهر على الألسِنة، وفي كثير من كتب الحديث والمناقب؛ الرَّاجح فيه أنَّه لا يصحُّ من قِبَل إسناده، وأنه لا يثبت، للأسباب التالية:

أولًا: أنَّ مدار إسناده على عنعنة ابن جريج وأبي الزبير، وهما مُدلِّسان معروفان بذلك، ولم يُصرِّحا بالتَّحديث في أيٍّ من طرق الحديث التي ذكرناها، وأئمَّة العلم ونقَّاد الحديث لا يحتجُّون بحديث المدِّلس إلا إذا صرَّح بالسَّماع، وهذا أمرٌ متَّفق عليه بينهم.

(١) طبع في المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش - المغرب، سنة ٢٠١٦م.
(٢) مطبوع في دار غراس بالكويت، سنة ٢٠٠٤م.

ثانيًا: تَوافُق عدد غير قليلٍ من أهل العلم بالحديث المتقدِّمين منهم، والمعاصرين على تضعيفه بسببها.

أ. فمِمَّن ضعَّفه من المتقدِّمين، أو أشار إلى عِلَّته: الإمام أحمد -أعلَّه بالوقف-، والإمام البخاري، والإمام ابن حزم، والحافظ ابن القطَّان الفاسيّ.

ب. وممَّن صرَّح بتضعيفه وتعلِيله من المعاصرين: العلامة الألباني، والشيخ شعيب الأرناؤوط، والدكتور بشار عواد، وغيرهم ممَّن يُعوَّل عليهم في هذا الشأن.

٢. أنَّ القول بضعف الحديثِ، لا يعني مُطلقًا، المَسَاس بمكانة ومنزلة الإمام مالك -رحمه الله-، كما قد يتوهَّم ويظنُّ بعض إخواننا ممَّن يتعصَّبون للمذاهب والأشخاص -هدنا الله وإيَّاهم-، ولا وجه لأيِّ إشكالٍ في ذلك، فمَقَام الإمام معلُومٌ عند أهل السُّنة قاطبة، ولا يختلف فيه اثنان من أهل العلم والإيمان. وفي هذا القدرِ كِفَاية.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

إتحاف السَّالك برواة الموطَّأ عن الإمام مالك: لابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، تحقيق: نشأت كمال المصري، المكتبة الإسلامية بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.

الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ: لعبد الحق الأندلسي الإشبيلي، المعروف بابن الخراط (ت ٥٨١هـ) تحقيق: حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

الإحكام في أصول الأحكام: لأبي محمد علي بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، قدَّم له: د. إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يَعْلَى الخليلي، خليل بن عبد الله القزويني (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ: للإمام الدارقطني: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، السيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

الإمام مالك وأثره في علم الحديث النَّبوي، للدكتور مشعل الحدادي، دار غراس، الكويت، ٢٠٠٤م.

الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) دار الكتب العلمية، بيروت.

أوجز المسالك إلى موطأ مالك: محمد زكريا الكاندهلوي المدني، تحقيق: تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

بُغْيَة الْمُلْتَمِس في سُبَاعِيَّاتِ حديثِ الإمامِ مالكِ بنِ أنس، لصلاح الدين خليل بن كيكلدي الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ)، حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: لأبي الحسن ابن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، السفر الثالث: لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.

تاريخ الإسلام ووفَيَات المشاهير والأعلام: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ب٢، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

تاريخ بغداد: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: لأبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيِّمة، ط٢، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

تخريج مشكاة المصابيح: للخطيب ولي الدين التبريزي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٥م.

تذكرة الحفاظ: لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ‖ لبنان، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

ترتيب المدارك وتقريب المسالك (الجزء الأول): للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق: ابن تاويت الطنجي، مطبعة فضالة، المحمدية – المغرب، ط١، ١٩٦٥م.

تزيين الممالك بمناقب سيدنا الإمام مالك: للحافظ أبي الفضل جلال الدين السُّيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: هشام بن محمد الحسني، دار الرشاد الحديثة، المغرب، ط١، ٢٠١٠م.

تقدمة الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي الحنظلي (ت ٣٢٧هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٥٢م.

تقريب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٩٨٦م.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

تهذيب الأسماء واللغات: لأبي زكريا محيي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ)، عُنيتْ بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

تهذيب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج، جمال الدين المِزِّي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

جامع الأصول في أحاديث الرسول: لمَجْد الدين أبي السعادات ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ) تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، التتمة؛ تحقيق: بشير عيون، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ط١.

جامع التحصيل في أحكام المراسيل: لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

الجامع لعلوم الإمام أحمد (علل الحديث): لإبراهيم النحاس، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم ‖ مصر، ط١، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

أحاديث أبي الزبير عن غير جابر: لعبد الله بن جعفر بن حيان الأصبهاني، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

الحِطَّة في ذكر الصِّحاح السِّتَّة: لأبي الطيب محمد صديق خان الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت ١٣٠٧هـ)، تحقيق: علي حسن الحلبي، دار الجيل؛ دار عمار.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

الدِّيباج المُذْهَب في معرفة أعيان علماء المَذْهَب: لإبراهيم بن علي بن فَرْحُون اليعمري (ت ٧٩٩هـ)، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.

ذَخِيرة الحفاظ المُخرَّج على الحُروف والألفاظ: لأبي الفضل محمد بن طاهر، المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف، الرياض، ط١، ١٩٩٦م.

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٩٢م.

سنن الترمذي: لمحمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ) تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

السُّنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

السنن الكبرى: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق وتخريج: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١م.

سير أعلام النبلاء: لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

شرح مشكل الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ.

صحيح ابن حبَّان (الإحسان): لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي، الدارمي، البستي (ت ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان (ت ٧٣٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

ضعيف سنن الترمذي: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، تعليق: زهير الشاويش، بتكليف: من مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، توزيع: المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

ضعيف الجامع الصغير وزيادته: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.

طبقات المُدلِّسين، أو (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط١، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ١٣٧٩هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

كشف المناهج والتَّناقيح في تخريج أحاديث المصابيح: محمد بن إبراهيم المُنَاوِي ثم القاهري، الشافعيّ، (ت ٨٠٣هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، تقديم: الشيخ صالح اللحيدان، الدار العربية للموسوعات، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

ما رواه الأكابر عن مالك: لأبي عبد الله محمد بن مخلد الدوري البغدادي (ت ٣٣١هـ)، تحقيق: عواد الخلف، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

المجالسة وجواهر العلم: لأبي بكر الدينوري المالكي (ت ٣٣٣هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية (البحرين)، دار ابن حزم (لبنان)، ١٤١٩هـ.

مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مُستدرَك أبي عبد الله الحاكم: لابن الملقن سراج الدين أبي حفص الشافعي (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق ودراسة: عبد الله بن حمد اللحَيدان، دار العاصمة، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١١هـ.

المراسيل: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي، الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٧هـ.

مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: مُلَّا علي القاري (ت ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

مسند أحمد: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

مسند الحميديّ: لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي المكي (ت ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّاراني، دار السقا، دمشق - سوريا، ط١، ١٩٩٦م.

معجم الشُّيوخ الكبير: لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف - السعودية، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

المعرفة والتاريخ: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي (ت ٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

المنتخب من «عِلَل الخلال» (ومعه تتمة): لأبي محمد موفق الدين بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله، دار الراية، ط١، ١٩٩٨م.

موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة: لعلي الحلبي، ومن معه، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة: لأبي إسحاق الحويني الأثري، دار الصحابة للتراث، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

وقف السنة والتراث النبوي

المقر الرئيسي: السعودية: جدة - جامعة الملك عبدالعزيز
مبنى رقم 3831، ص ب 23421 - الرمز البريدي 3799

إدارة المركز: info@alsunan.com إدارة المجلة: journal@alsunan.com

+966544179454 c4sunnah
@c4sunnah www.alsunan.com

Arcif Analytics

doi

eISSN 2785-8499